

# رية الدولة الدينية



## يرونه إصلاحاً ونراه محاصصة!

واختيار الأنسب وصحة التمثيل بالوسائل الديمقراطية. هذا يُضعف، بالتأكيد، الدعوة للتخلص من السلبيات القديمة المتوارثة، طالما أن قوى حديثة وناشئة تنسج على نفس المنوال.

إن تفعيل المحاصصة قد تكامل، وأحياناً، دون قفزات، مع محاولات دؤوبة ليس فقط لتشويه وتجاهل البنود الإصلاحية في تسوية «الطائف» ودستور البلاد، بل أيضاً للتخلص من هذه البنود نهائياً. حصل ذلك في اجتماع بعيدا التشاوري لجهة المطالبة بتجميد المواد الدستورية المتعلقة بإلغاء الطائفية السياسية. وتكرر هذا الأمر في النقاش الطويل بشأن قانون الانتخاب الجديد لجهة تكريس الطائفية بحيث تنتخب كل طائفة ممثليها (المشروع الأوثونوكسي)... هذا إلى عقد صفقات أدت إلى التمديد مرة ثالثة للمجلس النيابي (المرشح لاحتمال تمديد جديد)، وإلى تعطيل رقابة المجلس النيابي مجدداً على الموازنات بالسعي لإقرارها دون قطع حساب (تجميد المادة 87 من الدستور)، وإلى عقد صفقات سياسية في مسائل تعود مرجعية تكوين ملفاتها ومتابعة وضع دفتر شروطها وملاحقة التنفيذ فيها، لهيئات مختصة (كما في صفقة البواخر)...

طبعاً، يستطيع العهد وفريقه أن ينسب لنفسه نجاحات في تحقيق بعض ما رفعه من شعارات ومطالب، والمقصود تعزيز «الحضور المسيحي»، ممثلاً بالتيار الوطني الحر أساساً، في سلطة ومواقع القرار السياسي والإداري. ورغم أن العهد قد برز، أحياناً، إصراره على «المنافسة» بتصويرها خطوة إجبارية وتهديدية نحو تطبيق الدستور والتوصل إلى إلغاء الطائفية السياسية، فإن الممارسة قد سارت، تماماً، بعكس هذا التوجه وفق ما أشرنا وما لم نشر إليه من الممارسات.

أما الشق المتعلق بمحاربة الفساد، وهذا بند أساسي في أي إصلاح، فيمكن القول أنه لم يحصل تقدم حقيقي في هذا الحقل، بل إن تراجعاً خطيراً قد تجلّى في مسائل النفط والمراسيم التي نظمت حقوق الدولة ورقابتها، وكذلك في ملف الكهرباء والبواخر، وفي دعم المحاسيب واختيار الموظفين، وفي تعميق الولاء على حساب الكفاءة، وفي الصفقات الكبرى التي كان «الإبراء المستحيل» أحد أبرز ضحاياها الأول!

ليس من المناسب أبداً إهمال مواقف سياسية عبّر فيها العهد رسمياً، عن رفض المطالب والسياسات الأميركية والصهيونية في موضوع المنطقة والصراع فيها وفي مسألة المقاومة ودورها. الخشية أن تكون تلك السياسات مشروطة بتأييد النهج الذي أشرنا إلى محاوره في السياسات والعلاقات الداخلية ضمن منظومة المحاصصة المشكو منها والتي تقوم على تسخير موارد البلاد ومصائر العباد لمصلحة قوى وأفراد يتذرعون، بالدفاع عن «حقوق» طوائفهم، لإقامة دويلات مانعة لبناء دولة حصرية: بمواطنة متساوية ووحدة وطنية راسخة وبنية مؤسساتية متينة...

كتب الأستاذ نقولا ناصيف (الصحافي المستقل بدرجة ملحوظة من الحيادية) يوم الثلاثاء الماضي في «الأخبار»: «في أقل من سنة في عمره لم يسبق لعهد أن خلف وراءه هذا الكم من السوابق الدستورية والقانونية في مدة قياسية كهذه». طبيعي أن ذلك ليس مسؤولية العهد وحده. لكن للعهد مسؤولية مميزة، حالياً، ولا شك!

\* كاتب وسياسي لبناني

### سعد الله مزعناي \*

يُستحسن، بدءاً، تبديد أي انطباع من نوع أنه في سياق ثنائية «الإصلاح» و«المحاصصة»، ثمة، من المعنيين، من يلتبس عليه الأمر، أو أنه لا يدرك ماذا يفعل. ولذلك فالنقاش يدور هنا حول كشف مسار تعبوي إعلامي، مخادع نوعاً ما، من حيث هو لا يسمى الأشياء، تماماً، بأسمائها، وذلك لإضفاء طابع وطني عام على هدف فئوي خاص. أكثر من ذلك، وفي نطاق نقاشات مباشرة أو غير مباشرة، برزت ملامح ارتياح وتهنئة للذات، في كل مرة كانت الانتقادات تتناول ذلك المحتوى الفئوي للسياسات والتوجهات والتعبئة والمطالب والشعارات. فهذه الانتقادات كانت، على العكس من وظيفتها، تؤكد للمعنيين بها أنهم يسيرون في الطريق الصواب، وأنهم ينبغي أن يواصلوه بثقة أكبر، وفق منطق أن أوضح دليل هو ما شهد به الأعداء قبل الأصدقاء!

لا يمر أسبوع دون أن يطالعنا صاحب العهد أو مساعدهون له بتأكيد إنجازاتهم في الرئاسة والحكومة والتدابير والمواقف... لا يعباؤن بما تنطوي علي مسألة نسبة هذه الإنجازات، بمعزل عن طبيعتها، حصرياً، لطرف واحد هو العهد نفسه. قد «يتطفل» أحياناً، رئيس الحكومة، مبرراً أو ممتناً، بأنه هو من بادر في مسألة الرئاسة الأولى، وفي تشكيل الحكومة، وفي بيانها الوزاري، وفي قانون الانتخاب وصولاً إلى «السلسلة»... لكن رئيس الحكومة لا يُلح ولا يدعي أكثر من فضل المبادرة دون الزعم بامتلاك «مشروع إصلاح» متكامل للبلد وللمنطقة عموماً إذا أمكن!

«الإصلاح والتغيير»، وفق أصحابه، كما لاحظ كثيرون ولاحظنا، هو «إصلاح» توازنات منظومة المحاصصة بحيث تتأمن «الميثاقية»، وتُزال «الذمية»، وتحقق «المنافسة» بين المسلمين والمسيحيين. هذا التوصيف للإصلاح والتغيير، المعني هنا، قد لا يكون مثالياً من حيث شموليته وديقته، لكنه، بالتأكيد، لا يظلم حملة لوائه: لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون: فمن شعار «الرئيس القوي» إلى مظاهرات ومظاهر الاحتفالات بالنصر على طريق «قصر الشعب» وفيه، إلى استعادة ثنائية طائفية قديمة على مستوى السلطة في مجلس الوزراء خصوصاً، إلى تسخير المؤسسات الرسمية لخدمة سياسات وعلاقات فئوية شبه كاملة، إلى كل التعيينات (ما تقدم منها وما تأخر) وفي كل الحقول والمجالات السياسية والعسكرية والأمنية والقضائية والديبلوماسية والتربوية... في كل هذا السياق حرص أكيد ومتجدد على مواصلة مسار «إصلاح» بات أقرب إلى وهم إمكانية استحضار غلبة بائدة (بالتعطيل على الأقل) منه إلى تطبيق «المنافسة» التي يتكرر الادعاء بأنها دائمة وليست مؤقتة في تسوية «الطائف»! ومعروف أن هذه التسوية، المكرسة دستورياً، وضعت آلية متكاملة لإصلاح النظام: بتحريره من المحاصصة الطائفية والمذهبية، وبإحالة الهواجس الطائفية إلى «مجلس شيوخ» محدد ومحدود الصلاحيات، يستحدث لهذا الغرض بعد إلغاء الطائفية من المؤسسات الرسمية جميعها دونما تمييز!

في السياق المشار إليه آنفاً، برز، بالإضافة إلى الطابع الطائفي والفئوي، الطابع الفردي أيضاً لجهة إغراق «التيار الوطني الحر» والإدارة الرسمية بأفراد العائلة. يمتد ذلك إلى أحد تقاليد الإقطاع السياسي الذي ما زال فاعلاً في البلد، وليس إلى مشاريع إصلاحية حديثة تقوم على مبدأ المساواة والكفاءة

تعليمات لندن. ولاحقاً واشنطن. بإخلاص مشهود، فأرسل قواته لتدريب الجيوش الكرتونية في دول الخليج والمشرق العربي على قمع السكان المحليين، وتعاون مع العربية السعودية على امتلاك السلاح النووي وفتح أبواب البلاد للدولارات الوهابية كي تعبت كما أرادت بعقول جيل كامل، وكزس هيمنة اليمين الديني المحافظ على المواطنين، وجعل من باكستان مجرد تابع ذليل لمشاريع وكالة الاستخبارات المركزية في أفغانستان خلال فترة الحرب الباردة. ولاحقاً بعد غيابه وتولي الجنرال مشرف القيادة، كانت باكستان قد أدرجت حليفاً لا يمكن إغفاله في شن حروب واشنطن المزعومة على الإرهاب.

لم يقدم مسخ الحكم الديني لباكستان سوى تعطيل قيام الدولة الوطنية التي يمكن أن تعدل بين مواطنيها بغض النظر عن مرجعياتهم الدينية، وأسست ثقافة شعب - كان حينها مضاباً بالصدمة من وجع الانفصال عن البلد الأم - على عدم التسامح مع الآخر المختلف والطائفيات المريضة، إضافة إلى التعطش المتصاعد لشهية اليمين الديني المتطرف إلى مزيد من التنازلات والتقدمات. هذا كله بالطبع من دون ذكر التخلف الاقتصادي والاجتماعي واستمرار التقاليد البالية، وانعدام حقوق الإنسان، وانتشار الفساد في كافة مفاصل المجتمع، ولا سيما بين قياداته العليا ونخبه. وهي نتيجة يبدو أنها متطابقة تماماً مع حصاد التجريبتين السعودية والإسرائيلية. إذا تركنا العوامل المحلية جانباً. الأمر الذي يجعل العيب في النموذج البريطاني الأساس، بقدر ما هو أيضاً نتيجة حتمية لفشل النخب الحاكمة في خدمة بلادها وتأميرها لتسهيلها انخراط اقتصاداتها في لعبة العولة العالمية على حساب الفقراء.

ما هو مستقبل مجتمعات نموذج الدولة الدينية؟ لا يكاد يكون هنالك خلاف يذكر على أن التجربة مهما طالت زمنياً فإنها شذوذ سينتهي عاجلاً أو آجلاً، وهذا أمر لا شك تدركه نخبها الحاكمة أكثر من غيرها، وربما فسّر خضوعها الدليل وغير المشروط للهيمنة الغربية. لكن تلك النهاية عندما تصلها هذي التجارب، فإنها ستكون دموية وقاسية حتماً، وبمناخ استكمال لدورة العنف ووجور الدماء التي سالت لحظة ولادة تلك الدول الاصطناعية الثلاث على يد القابلة البريطانية الخبيثة. \* باحث عربي

المستوى السوري، والاتحادية الجبهوية على المستوى العربي العام، والدولة الديمقراطية القومية التي تفصل فصلاً تاماً الدين عن الدولة.

إذ ننتهز، اليوم، هذه الذكرى الأليمة، ذكرى وعد بلفور، فلنعد طرح السؤال الكبير: ما الذي جلب على شعبنا وأمتنا هذا الويل؟ ما العمل لتحويل جزرنا إلى مد نستعيد من خلاله حقوقنا القومية المغتصبة في فلسطين وكيليكيا والإسكندرون وسيناء والأحواز والعقبة وبادية الشام؟ متى تسترجع أمتنا سيادتها القومية على كامل ترابها القومي وتبني دولتها الموحدة؟ لعل الانتصارات العظيمة، الجارية اليوم، على الميادين كافة: السياسية والحربية والفكرية، تحمل بشائر قوية على اقتراب اليوم الذي سيغيّر فيه شعبنا مجرى التاريخ في منطقتنا وفي الإقليم كله وربما في العالم، أيضاً؛ ولعلها تقدم أجوبة عملية على تلك الأسئلة الجوهرية. إن شعبنا ينتظر أملاً كبيراً على وقع التطورات الجارية، في السنوات الأخيرة، على الساحة القومية والإقليمية والدولية، متيقناً من تحقيق الانتصار الكبير على سايكس وبيكو ولفور وأمثالهم، وعلى صناع السياسة الاستعمارية الذين لا يأخذون، في الاعتبار، حقوق الشعوب الأخرى ومصالحها!

\* كاتب وأستاذ جامعي

لينخفض عدد المنتهين إلى أقلّيات في باكستان من ربع السكان إلى 3% فقط مقارنة بالكتلة الإسلامية الغالبة. لكن التأثير الأكبر لهذه الأجواء المحمومة بعد إعلان قيام الدولة باكستانية في محافظات الهند الغربية كان في تشرب البلاد لنزعات إقصائية، فأسقط نظام الرئيس بوتو ذي الصفة اليسارية الشعبوية في انقلاب عسكري قاده الجنرال ضياء الحق الذي سرعان ما تركّزت فترة حكمه على الدين والتصريحات الدينية، سعياً إلى اكتساب شرعية لا تمتلكها دبابات الانقلابيين.

انخرط الجنرال ضياء الحق في خدمة

تحديات، داخلية وخارجية، يزيد من وتيرتها الضغط الخارجي، الإقليمي والدولي، من جهة، وعجز الأنظمة الحاكمة، من جهة أخرى، عن حل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة الناجمة عن السياسات الخاطئة التي انتهجتها هذه الأنظمة منذ نشوئها، ولا تزال.

وإذا كانت القوى والمنظمات الشعبية، على امتداد المئة عام الماضية، قد أظهرت، بدورها، عجزاً فاضحاً عن أن تكون بديلاً عن الأنظمة السياسية القائمة، على الرغم من تضحياتها الكبرى التي تسجّل لها على امتداد تاريخها، فإن أصواتاً كثيرة، سياسية وفكرية وأكاديمية وإعلامية وازنة، على امتداد الساحة القومية، تتمسك بانتمائها القومي في عالم تتصارع فيه الأمم والقوميات على المصالح والنفوذ، وتتشارك، على اختلاف تياراتها ومشاربها، الدعوة إلى قيام دولة الوحدة والسيادة القومية، رداً على دويلات سايكس - بيكو ولفور، صنعة الأجنبي، هذه الأصوات ترتفع، اليوم، مطالبة باتحاد مشرقى، أو (كونفدرالية مشرقية) بحسب بعض الأدبيات الحديثة، وبدولة مدنية، ونظام حكم علماني، مستلهمة في دعوتها الجريئة الأفكار القومية التقدمية، لا سيما مبادئ أنطون سعاده القائلة بالوحدة القومية على